سبل مكافحة المخدرات وحماية المجتمع من آثارها

Ways to Combat Drugs and Protect Society from Their Effects

م. م. سجى خيرالدين مطير*

Saja Khair al-Din Mutair*

الملخّص:

تُعد مشكلة تعاطي المخدرات من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه الفرد والأسرة والمجتمع في جميع دول العالم نتيجة لكثرة أنواع المخدرات وسرعة انتشار تجارتها بين جميع مستويات المجتمع، وإن تعاطي المخدرات يمثل أحدى المشكلات الإجرامية التي تعترض كل المجتمعات الثقافية والمتقدمة، وقد ازدادت ظاهرة تعاطي المخدرات نتيجة لزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها أفراد المجتمع نتيجة لتزايد الحروب والازمات التي تعيشها المجتمعات بشكل عام والمجتمع العراقي من ضمنها بشكل خاص، وقد ساعد على ذلك أيضًا الازمات الاقتصادية وتردي الوضع الأمني وطول الحدود مع الدول المجاورة للبلد، أدى ذلك إلى جعل البلد أرضًا خصبة ومحط أنظار ضعاف النفوس من عصابات تهريب المخدرات التي تستهدف فئة الشباب في المجتمع، ويعود سبب ذلك إلى كون الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها والقوة المنتجة للبلد وطاقتها، إذ تسبب الانتشار المتزايد وبالشكل الهائل لظاهرة المخدرات إلى الفتك بفئة كبيرة من الشباب، مؤديًا إلى الخرق القيمي والأخلاقي ثم الانحراف السلوكي وارتكاب الجرائم بكافة أشكالها المختلفة، مما أنعكس ذلك بشكل سلبي على العلاقات الأسرية والاجتماعية نتيجة لعدة عوامل صادرة من الأفراد الذين يتعاطون تلك المخدرات بأنواعها المتباينة، وأن لتعاطي المخدرات والإدمان عليها قدرة كبيرة على تحطيم الفرد، وأثارهُ تمس كافة جوانب الحياة فلا تقتصر على الجانب الاجتماعي والنفسي والأمني فقط وإنما تشتمل على الجانب الجسمي والاقتصادي كذلك، ولابد من العمل على الحد من شيوع تلك الظاهرة الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات التي أخذت تنتشر بشكلٌ سريع ما بين فئات السكان من أطفال وشباب وحتى البالغون بالعمر يتطلب بث الوعي الثقافي والديني بين الأفراد وكذلك العمل على تعليم الأبناء كيفية التعامل مع الضغوط النفسية والإحباط وأبعادهم عن أصدقاء السوء والحفاظ على التكوين الأسري من التفكك وإهمال الوالدين لأبنائهم.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، حماية، المجتمع، الأسرة، الإدمان.

Abstract:

The problem of drug abuse is one of the most important and dangerous problems facing the individual، family and society in all countries of the world as a result of the large number

*جامعة سومر كلية التربية الأساسية، العراق.

Email: sajaakheraldeenmtter@gmail.com

*University of Sumer, College of Basic Education, Iraq.

of types of drugs and the rapid spread of Its trade is among all levels of society, and that drug abuse represents one of the criminal problems that confront all cultural and developed societies, and the phenomenon of drug abuse has increased as a result of the increase in psychological and social pressures that members of society are exposed to as a result of the increase in wars and crises experienced by societies in general and the Iraqi society among them in particular The economic crises, the deterioration of the security situation, and the length of the borders with the neighboring countries of the country also helped. And the productive power of the country and its energy, as the increasing spread and in the massive form of the drug phenomenon caused the death of a large group of young people, leading to the breach of values and morals, then behavioral deviation and the commission of crimes in all its various forms, which reflected negatively on family and social relations as a result of several factors issued by individuals who They use these different types of drugs, and that drug abuse and addiction to it have a great ability to destroy the individual, and its effects affect all aspects of life, and it is not limited to the social, psychological and security aspects only, but also includes the physical and economic aspects as well, and work must be done to reduce the prevalence of this dangerous phenomenon that kills In societies that are rapidly spreading among population groups, including children, youth, and even adults, it is necessary to spread cultural and religious awareness among individuals, as well as work on teaching children how to deal with psychological pressure and frustration, keeping them away from bad friends, and preserving family formation from disintegration and parental neglect of their children.

Keywords: drugs, protection, society, family, addiction.

الفصل الأول:

أوّلًا: المقدمة:

إن العالم اليوم قد أبتلى ببلية أنتشار المخدرات إلى حد لم تنجوا منها أي دولة مهما كان فيها من أسباب القوة والحد منها, فالمخدرات أشبه بمرض السرطان، إذ أخذت المخاوف تزداد على الجيل الجديد الذي وجد نفسهُ في وسط متناقضات اجتماعية حادة، وأضحى يعاني من الضياع والتوتر بشكلٌ ملموس، وأن المخدرات تُعد من الظاهر الإجرامية الخطيرة التي أخذت تنتشر في جميع الدول وتفتك بمجتمعاتها، وكذلك فأنها تمثل من أهم الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل خطورة كبيرة على المجتمع في جميع دول العالم عامة ومنها دولة العراق خاصة ولها أثار سلبية عديدة على من يعمل على الترويج لها أو لتعاطيها ولا تقتصر تلكَ الأثار السلبية على الفرد فقط وإنما يمتد انعكاسها على أسرتهُ والمجتمع الذي يعيش فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا فإن المخدرات وعلى أنواعها المتباينة سواءً كان الاتجار بها أو تعاطيها تمثل أحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تتعرض لها الشعوب سواء كانت المتقدمة أو النامية على حد السواء، لما تعكسهُ من الآثار القاسية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية التي تتعدى

الآثار التي تتركها الحروب والكوارث، ولما كانت المخدرات، وقد نالت اهتمام العديد من الدارسين لما لها من أهمية كبيرة في الفتك في حياة المجتمعات وتدمير شبابها وقد تم تعريف المخدرات منذ آلاف السنين لكن لم يتم التطرق إلى مدى انعكاس أثرها السلبي والخطورة البالغة التي تشكلها إلا في الآونة الأخير فإن العلماء قد اكتشفوا آثارها السيئة على صحة الإنسان وجسمه، ونلاحظ اليوم أن التطور العلمي والتكنلوجي في ميدان الاتصالات والمعلومات قد فتحت بابًا واسعًا أمام انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع الواحد، فإن تجارة المخدرات أخذت في التوسع الخطير الذي لم يسبق لهُ من قبل مما ترتب عليها مشاكل خطيرة بين شرائح المجتمع ذاتهُ، وأن تعاطي والإدمان على المخدرات يُعد من أحد الجرائم التي كانت ومازالت محط اهتمام الفلاسفة والفقهاء ورجال القانون وعلماء الاجتماع كذلك فإن جريمة تعاطي المخدرات مما لا ريب فيه فهي تمثل الحجر الأساس لجرائم المخدرات الأخرى بصفة عامة والمتمثلة في إنتاج وتهريب وترويج إلى أن تصل للأشخاص المستهلكين فالمتعاطي لتلك المخدرات هو بمثابة المحرك الرئيس لهذهِ الحلقة الإجرامية (النجار، ٢٠١٢، ص١٠)، وبشكل عام أن ظاهرة المخدرات والادمان عليها والمتاجرة بها أخذت تنتشر في بصورة اوسع في العراق بعد أحداث عام (٢٠٠٣) وسبب ذلكَ يعود إلى نتائج الانفلات الأمني الذي سببهُ الأحتلال الأمريكي، وكذلك ضعف السلطات القانونية فضلًا عن فتح الحدود من كافة جوانبها الذي كان لهُ الدور الكبير في تجارة المخدرات لكي برأسها في المجتمع العراقي وتشكل هذهِ المخدرات واحدة من أخطر التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية التي تفتك بالمواطن العراقي، ومن الملاحظ اليوم أن انتشار المواد المخدرة والمؤثرة على العقل أخذت تنتشر ما بين فئات المجتمع كافة سواء كانت مثقفة أو أمية وأصبح حتى طلاب الجامعات والمدارس يتناولون تلك الممنوعات وقد لوحظ أنها تترابط عضويًا بمؤشرات التنمية منها (التعليم، الصحة والبطالة) فضلًا عن ضعف سيادة القانون والعجز المجتمعي في اتخاذ موقف ثقافي واجتماعي في الحد من انتشار تلكَ الظاهرة المباغتة، إذ أن هذهِ الظاهرة الخطيرة التي أخذت تنشر بشكل كبير مع مرور الوقت معلنه تحديها وقدرتها على الاستمرار على الرغم من الاجراءات والتدابر المجتمعية التي تتخذ بين الحين والآخر لتطويقها أو الحد من انتشارها وازدياد تفاقمها بين أفراد المجتمع وزيادة خطورتها في أقل تقدير ممكن.

ثانيًا: مشكلة البحث:

تُعد مشكلة المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه جميع دول العالم ودولة لعراق من ضمنها في الوقت الحاضر، ولا يكاد أن ينجو منها أي مجتمع سواء كان متقدمًا أو ناميًا وأنها تهدد الحياة الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية لما ينتج عنها من فقدان الأمن العام الذي يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الأمني في المجتمع، وأن ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها تُعد من أخطر المشكلات الصحية والنفسية التي تواجه العالم أجمع، فإن عملية الادمان يمثل مرضٌ وبائي خطير وأن انتشارهُ في المجتمع يتسبب في زيادة أعداد المرضى الغير قادرين على العمل والانتاج في المجتمع. ومن المشكلة الرئيسة تنبثق لنا مشاكل فرعية وتتمثل فيما يلي:

١- ما هي الأسباب والعوامل تؤدي بالفرد إن يلجأ إلى تعاطي المخدرات؟

٢- ما الأثار السلبية الناتجة عن تعاطي المخدرات التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم في المجتمعات؟

٣- هل من تستطيع التدابير الدولية والوطنية من مواجهة هذهِ المشكلة والعمل على الحد من انتشارها في جميع دول العالم والارتقاء بهم نحو الأفضل؟

٤- ما هي السبل التي أن تتخذها السلطات الدولية العالمية والإقليمية والوطنية المتوفرة في الوقت الحالي لغرض مكافحة توسع هذهِ الظاهرة؟

ثالثًا: فرضية البحث:

تمثل فرضية البحث حل مقترح أو أولي مبدئي لمشكلة ويصاغ لمعرفة العلاقة بين الأشياء ومسبباتها (العتبي والهيتي، ٢٠١١، ص٤٧)، وإن فرضية البحث تتلخص بالإجابة عن مشكلة البحث كالآتي:

١- هنالك أسباب عديدة تجعل الفرد أن يلتجأ إلى تعاطي المخدرات والإدمان عليها ومن أهما (جهل الفرد بمخاطر استعمال المخدرات، ضعف الوازع الديني والتنشئة الاجتماعية الغير صحية، التفكك الأسري، البطالة وعدم العمل لدى الكثير من الشباب).

٢- تنعكس الأثار السلبة للفرد المتعاطي للمخدرات على لأسرة التي يعيش معها أولًا ثم على المجتمع وقد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم المختلفة كالقتل والسرقة وجرائم الاغتصاب.. إلخ من الجرائم الخطيرة الي يمارسها الأفراد المدمنون على المخدرات.

٣- أن من أهم التدابير الدولية التي يتم اتخاذها هي عن طريق وضع أدوات رقابية دولية هي القيود الدولية لغرض الكشف عن المخدرات من خلال نظام التقديرات لاحتياجات الدول من العقاقير المخدرة وفرض تراخيص الإجازة والتداول، ضلًا عن تحديد نوع العقاقير التي يتم استهلاكها وتوزيعها والعمل على فرض قيود على الأطباء والصيادلة الذين يعملون على صرف تلكَ العقاقير للأفراد .

٤- تعمل السلطات سواء كانت الدولية العالمية أو الإقليمية والسلطات الوطنية على حد السواء من العمل جاهده من الحد انتشار المخدرات والمتاجرة بها بين الدول أو بين الوحدات الإدارية في البلد ذاتهُ، والعمل على تطبيق العقوبات القانونية من الألقاء القبض على المجرمون الذي يتاجرون بها والأشخاص المتعاطون لها.

رابعًا: هدف البحث:

١- إن المخدرات باختلاف أنواعها أخذت بانتشارها بالشكل السريع في جميع دول العالم عامة وفي بلد العراق خاصة، وهذهِ الظاهرة ازدادت بعد أحداث عام ٢٠٠٣ إذ كان العراق أقل دولة في انتشار المخدرات إلا أن في وقتنا الحالي أخذت تنتشر وبشكل واسع الطيف بين فئات المجتمع المتباينة في الأعمار، لذا وجب تسليط الضوء عليها ومجابهتها والوقوف في وجهها وتأتي أهمية هذا البحث في أن هذهِ المخدرات تشكل تهديدًا خطيرًا وحقيقيًا لمجتمعنا العراقي، لكونها تستهدف أهم عنصر في البلد وهو الشباب الذين يعدون الركيزة الأولى في المجتمع، وسبب ذلك يعود إلى تدهور الوضع الأمني فقد أصبح محط أنظار العصابات المتاجرة في المخدرات وبيعها على جميع فئات المجتمع.

٢- معرفة أنواع الجرائم الناتجة عن المخدرات السائدة في المجتمع من متاجرة وتعاطي، والتركز على خطورتها كونها أحد العوامل المسببة للجرائم الأخرى .

٣- يمكن الاستفادة من هذا البحث في التعرف على أهم الطرق من أجل مكافحة هذهِ الجريمة والحد منها على قدر الإمكان في المجتمع وخصوصًا المجتمع العراقي.

خامسًا: منهج البحث:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على منهجين تمثل الأول في "**المنهج الوصفي**" لغرض وصف الظاهرة بجوانبها المتباينة ومن ثم التعبير عنها تعبيرًا كميًا، في حين تمثل المنهج الثاني "**بالمنهج التحليلي**" وهنا تم استخدام التحليل لأسباب الظاهرة لغرض التعرف على العوامل المؤثرة في تباين جرائم المخدرات بين أفراد المجتمع.

الفصل الثاني:

مصطلحات البحث:

١-**الجريمة:** تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية ويرتبط وجودها بوجود المجتمعات فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد الذين تتعارض وتتضارب رغباتهم وأهواؤهم وأهدافهم المتباينة، وقد عرفت الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم وهي سلوك لا يمكن استيعابهُ، فضلًا عن كونها سلوك يحظرهُ القانون ويحدد جزاءً لمن يقوم بهِ، لأنها إشباع للغريزة بطريقة شاذة لذا أصبحت محط أنظار العديد من الباحثين وتناولها في دراساتهم، وأن "مصطلح الجريمة" ينطوي على وصف لكثير من أشكال السلوك غير القانوني، وتحظر قوانين البلدان بعض الأفعال بدرجات متفاوتة، فإن النظرة للجريمة تتباين من مجتمع إلى آخر فالفعل الذي يُعد سلوكًا إجراميًا في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر (الزيادي، ٢٠١٥، ص٢٠).

٢-**المخدرات:** وقد عرفت على أنها كل مادة طبيعية أو مصنعة تذهب العقل البشري جزئيًا أو كليًا، وتجعل صاحبة غير مدرك لما يفعلهُ أو يتصرف بهِ، وكذلك فهي تعمل على تهيئة بعض الأمور الغير حقيقة للشخص، وقد يتم استخدام بعض الأنواع من المخدرات في المجالات الطبية تحت إشراف طبي وللحاجة الماسة وبكميات قليلة لا تسبب الإدمان لهُ (غول، ٢٠٢٠، ص٤).

٣-**التعاطي:** ويقصد بهِ هو استخدام أي عقار مخدر بأي شكل من الأشكال المعروفة في مجتمع ما للحصول على تأثير نفسي أو عقلي معين، في حين عرفها البعض الأخر على رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تعرف إراديًا أو من خلال المصادفة، على آثارها المسكنة والمخدرة أو المنبهة والمنشطة، وتسبب حالة من الإدمان تضر بالفرد والمجتمع جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا، وأن التعاطي هو حالة نفسية وأحيانًا عضوية تحدث عند الإنسان نتيجة التفاعل بينهُ وبين العقار، وتتميز تلكَ الحالة بردود أفعال توثق على وجود رغبة قوية لديه لتعاطي العقار بطريقة مستمرة ليشعر بآثار العقار النفسية وليبعد عن نفسهُ الضيق والخوف، وكذلك يعرف التعاطي على أنهُ حالة تسمم دورية أو مؤقتة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتنتج من تكرار تعاطي العقار طبيعيًا كان أو مصنعًا (الدمرداش، ١٩٨٣، ص١٠). وكذلكَ فقد تم **تعريف التعاطي إجرائيًا** "على أنهُ قيام الفرد باستخدام مادة مخدرة يصعب عليه الإقلاع عنها، وذلكَ إلى الحد الذي قد يضر بالحالة الجسمية أو العقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للمتعاطي أو يعيق أو يشل قدرتهُ الوظيفية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتؤثر على القيام بدورهُ الإنتاجي والتنموي (عمر علي، ٢٠٢٢، ص٤٩٥).

٤-الإدمان: عرفت منظمة الصحة العالمية الإدمان على المخدرات بأنهُ حالة سكر منقطع أو مزمن وهي حالة ضارة بالنسبة للفرد أو المجتمع ناشئ عن الاستهلاك المتكرر للخمور أو غيرها من المخدرات بحيث يصبح المدمن فيها في مرحلة الاعتماد النفسي والعضوي (وادي، ٢٠١٨، ص١٢١). وكذلك فقد عرف الإدمان "بأنهُ حالة من تسمم مزمنة ناتجة عن الاستعمال المتكرر للمخدر، وخصائصه هي تشوق وحاجه مكرهة لتعاطي المخدرات والحصول عليها بجميع الطرق والوسائل، وأيضًا تم تعريفهُ بأنهُ الحد الذي تفسد معهُ الحياة الاجتماعية والمهنية للفرد المدمن إذ يصل معها إلى صورة مركبة معقدة تتميز ببعض الصفات على سبيل المثال الرغبة الشديدة والمتكررة للتعاطي للمواد المخدرة، والاتجاه نحو زيادة الكمية، وينعكس أثرهُ السلبي على الفرد وعلى الوسط الاجتماعي المحيط بهِ، ولا يقصد بالإدمان على هو التعاطي لعقارٌ ما ولمدة من الزمن يستمر في استخدامهُ، وإنما يقصد بهِ هو عادة قوية وملحة تدفع بالمدمن إلى الحصول على العقار بأي وسيلة مع الزيادة في الجرعة من وقت إلى آخر (حماد، ٢٠٠٤، ص ٢٣). وقد قسم الإدمان إلى نوعين وهما :

أ-إدمان نفسي: ويقصد بهِ حالة نفسية تنتج عن تعاطي المادة أو العقار وتسبب الشعور بالارتياح وتولد الدافع النفسي لتناول العقار بصورة مؤقتة أو دورية لتحقيق اللذة أو لتجنب الشعور بالقلق والخوف .

ب-إدمان عضوي: والمراد بهِ هو حالة التكيف والاعتياد على تعاطي المادة أو العقار، إذ تظهر على المتعاطي اضطرابات نفسية وعضوية شديدة عند تناول العقار فجأة وهذهِ الاضطرابات تظهر على شكل أنماط من الظواهر والأعراض النفسية والجسدية المميزة لكل فئة من العقاقير، إذ تسبب بعض العقاقير الإدمان النفسي والعضوي على سبيل المثال (الخمور، المنومات، المهدئات، والأفيون ومشتقاتهُ) (غول، ٢٠٢٠، ص٥).

٥-المواد المنشطة: يقصد بها تلكَ المواد التي تؤدي إلى زيادة في وظائف الجهاز العصبي المركزي مما يتسبب في سرعة أو زيادة في بعض وظائف الجسم الأخرى، مما تؤدي إلى السهر والنشاط الزائد واشتداد العضلات وكذلك تؤدي إلى سرعة في الكلام والحركة، مع زيادة في التنفس وارتفاع في ضغط الدم .

٦-المواد المسكنة المثبطة: ونعني بها المواد التي تحدث بطئًا أو تناقصًا في وظائف الجهاز العصبي المركزي على العكس من المواد المنشطة، مما يؤدي ذلكَ إلى التأثير السلبي على الوظائف الأخرى في الجسم ويحدث ذلكَ ببطء وتناقص في إدائها مثل البطء بالتفكير وفي الكلام وكسل في حركة، فضلًا عن ذلكَ يتسبب في حدوث استرخاء في العضلات وهزال عام وضعف التنفس، وانخفاض في ضغط الدم، مما ينتج عنهُ شعور المتعاطي أو المدن في الخمول أو النعاس أو النوم .

٧-**المواد المهلوسة:** وهي المواد التي تؤدي إلى عدم اتزان في العقل لدى المتعاطي، فتحدث لهُ تصورات وتخيلات وهلاوس قد تكون بصرية أو سمعية أو شمية أو جميعها معًا، وتؤدي الجرعات العالية إلى زيادة ضغط الدم ونبض القلب، ويمكن أن ترتفع حرارة الجسم بشكل كبير عند بعض المدمنون، وقد يؤدي إلى فرط الحرارة إلى الحمى والغثيان والتقيؤ.

الفصل الثالث:

أولًا: الأسباب الدافعة لتعاطي المخدرات والإدمان عليها- العراق إنموذجًا:

تُعد مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات عامة والمجتمع العراقي خاصة وهي مشكلة متعددة الأبعاد ومن أجل فهم هذهِ إذ لابد من أن نتعرف على العوامل المشجعة والتي أدت إلى دفع الأفراد لتعاطي والإدمان على المخدرات، وإن المخدرات أحدى الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية على الحد السواء، وإن التوجه نحو تعاطي المخدرات هو سلوك منحرف يلجأ إليه الفرد تحت تأثير عوامل عديدة سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية لها تنعكس بصورة سلبية على الفرد وشخصيتهُ وانفعالاتهُ، وأن مشكلة تعاطي المخدرات ليس لها جانب واحد فهي من الظواهر الاجتماعية المرضية في العالم الحديث وخاصة في المدن الحضرية، ومن الملاحظ اليوم أن تعاطي المخدرات أصبحت ذات طيف واسع الانتشار وبين فئات المجتمع كافة وحتى بين الفئات المثقفة والمتعلمة من طلبة المدارس والجامعات، ويعزى هذا إلى أسباب عديدة، ومن أهمها ما يأتي:

١-نقص التوجيه الديني والفهم الخاطئ للتعاليم الدينية:

مما لا ريب فيهِ أن الدين الإسلامي يمثل صمام الأمان لكافة المسلمين ويتمثل ذلك في الامتثال للشرائع السماوية التي تحث على السلوك الجيد وتهذيب النفس، فإن انعدام التنشئة الدينية ومنذ الصغر وحثهم ومتابعتهم على الالتزام بالتعاليم الإسلامية، فإن لذلكَ الأثر الكبير في بناء شخصية غير متزنة مضطربة تعاني من القلق والاضطرابات النفسية التي تسهل عليهم الاندفاع نحو التعاطي لأي نوع من أنواع المخدرات من قبل الأشخاص المتعاطون، مما يؤدي إلى انحرافهم عن طريق الحق والخروج عن الحق والخير وسلك طرق غير مشروعة والاتصاف بالأخلاق المتدنية والاتجاه نحو طريق الفساد والضلال، وعلى الرغم من موقف الإسلام من تحريم الخمر والمخدرات واضحًا جدًا في أبعاد المسلمين عن الإضرار بصحتهم الجسمية والعقلية والنفسية ويعتبرها من المحرمات الكبيرة التي تذهب بعقل الإنسان وتجعلهُ تجه نحو أفعالٌ

غير أخلاقية، فضلًا عن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية في سلوك المراهقين، فقد تم تشخيصهم بأنهم الفئة الأكثر انقيادًا إلى من يدفعهم ويستدرجهم باسم الدين إلى السلوكٌ معين يضمن خروجًا عن قواعد المجتمع، لذا يمكن القول أن كلًا من الفهم الديني الخاطئ أو ضعف التوجيه الديني يُعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى دفع الأفراد نحو تعاطي المخدرات وبكل أنواعها المتباينة (عمر علي، ٢٠٢٢، ص٥٢٢).

٢-الأسباب السياسية:

إن للأنظمة السياسية بأنواعها المتباينة وتنظيماتها ومذاهبها الفكرية وبحسب مفهوم الدولة الحديثة، فتلكَ الأنظمة هي المسؤول الأول عن استقرار الدول وتقدمها أو ادخالها بزوبعة من الصراعات والنزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية على الحد السواء التي ينتج عنها التفكك والتراجع على كافة المستويات، ومن الأسباب المهمة التي ينتج عنها تخلف الدول هي النزاعات السياسية، التغيير السياسي في شكل الأنظمة الحاكمة كأن تكون ناتجة بفعل الانقلابات العسكرية، الثورات الشعبية أو الغزو الأجنبي (أبو المجد، ٢٠١٥، ص ١٤)، وأن تلكَ التغيرات السياسية غالبًا ما يرافقها حالة من الفوضى وانتشار الجرائم بأنواعها المتباينة ومن ضمنها جرائم المخدرات، وسبب في ذلك يعود إلى غياب القانون وضعف الجهات المنفذة لهُ، أو يعود سبب ذلك إلى الدعم الكبير الذي تقدمه جماعات الجريمة المنظمة للنظام السياسي الجديد، والغاية من ذلك هو الحصول على نفوذ أوسع في التحرك لغرض تنفيذ مخططاتهم الإجرامية ومن ثم الحصول على الأموال الكبيرة، في حين على العكس تمامًا من سيادة حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلد وسيادة الأمن السياسي ومراقبات الحدود ودخول المواد المصدرة إليه من خارج البلدان الأخرى وفرض القانون الدولي، فإن النظام السياسي قادر على توفير بيئة آمنة وحماية الحقوق والأفراد، إذ سيكون ذلكَ مبعثًا للتصدي لجميع الجرائم عن طريق معاقبة المجرمين وأنصاف الضحايا من خلال منطلق القانون، وإن سياسة الدولة الرئيسة هي حماية حياة الإنسان وتأمين رفاهية المجتمع وإنجاز كل ما يحتاجون إلية، ويكون ذلك من خلال تقديم إليهم أفضل الخدمات وتوفيرها في الحاضر والمستقبل، التي تساعد على ازدهار المجتمع وتطور أفكاره والدفع بهِ نحو الاتجاه الصحيح، ومن الملاحظ أن العراق وخصوصًا بعد أحداث عام (٢٠٠٣) قد أضحى ممرًا لتجارة وتهريب المخدرات من بعض الدول الجوار التي حولت العراق إلى بؤرة مستهلكة للمخدرات، وقد ساعد على ذلك الوضع في داخل البلد الغير مستقر سياسيًا وبفعل التغير في الحكم والاحتلال الأمريكي الذي ساهم في بناء نظام سياسي جديد قائم على التعددية في الأحزاب والديمقراطية، والذي ساهم في ظهور العديد من العصابات المجرمة في العراق التي كان هدفها الأول والأخير هو الفتك في شباب العراق والتفكك المجتمعي

القائم بهِ، ونتيجة لتلكَ الأحداث التي مر بها البلد ترتب عليها ضعف رقابة الدولة وأجهزتها الأمنية بشكل عام على جميع المجريات التي تحدث داخل الحدود، وأيضًا نتيجة للضعف الكبير من أجل مراقبة الحدود السياسية ما بين الحدود العراقية والدول المجاورة لهُ، مما ساهم وبشكل كبير في انتشار الجريمة المنظمة ومن ضمنها انتشار جرائم المخدرات في المجتمع العراقي، وأن التخبط السياسي الذي يعشهُ العراق اليوم والضعف في السلطات التشريعية في سن القوانين التي تهدف إلى مكافحة، إذ أنعكس وبشكل سلبي على جرائم المخدرات بجميع أنواعها فإن أول وأخر قانون تم تشريعهُ هو "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم٥٠ لسنة ٢٠١٧"، وكذلك ضعف السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة العراقية بتأسيس واعتماد تشكيلات جديدة تعني بتنفيذ القانون وملاحقة مرتكبي جرائم المخدرات (الجابري، ٢٠٢٣، ص ٨٥).

٣-الأسباب الاجتماعية:

تمثل الأسرة عامل مهم من العوامل التي تساعد في توجه أبناءها نحو تعاطي المخدرات، فإن العلاقة السائدة ما بين الآباء والأبناء إذ أتصفت بالتسيب أو التفكك ازداد معها احتمالية توجه الأبناء على تعاطي المخدرات، في حين إذا أتصفت العلاقة بالتشدد والتسلط الآباء فإن احتمالية توجه الأبناء نحو التعاطي تقل نوعًا ما، بينما إذا كانت العلاقة ديمقراطية ويسودها الحب والتفاهم جنبا إلى جنب التوجيه والحزم فإن احتمالات توجه الأبناء على التعاطي تكون ضئيلة أو منعدمة، وكذلكَ توجد هنالك علاقة ايجابية بين نواحي الاضطراب في وضائف عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وبين المخدرات، فإن التعاطي لهُ علاقة وثيقة مع فئة الشباب في مرحلة المراهقة، إذ يلجأ الشخص إلى جماعات التعاطي بحثًا منهُ عن الإحساس بالأمان وتحقيقًا لذات الفرد أو هروبًا من سيطرة الأسرة وهذا ما نلاحظه اليوم أن أغلب شبابنا في مرحلة المراهقة أخذوا يتجهون صوب تعاطي المخدرات والكحول بأنواعها المختلفة نتيجة ضعف الرقابة العائلية وكثرة استخدام الأنترنيت إذ أصبح الفرد متمردًا على عائلتهُ والمحيط الذي يعيش داخلهُ ونتيجة لتعايشهُ مع رفقاء السوء الذين يشجعون على التعاطي للمخدرات وأن الأصدقاء هم المرآة العاكسة أحدهم للأخر فإن كان الأصدقاء يتمتعون بالأخلاق الفاضلة فهذا يعني أن سلوك الفرد التي تمتع بها أخلاقًا كريمة وحسنة والعكس صحيح، وقد أصبح هؤلاء الأفراد المتعاطون فهم يشكلون خطرًا كبيرًا على أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع الذي يحيط بهم جميعًا، نتيجة لارتكابهم الجرائم بأنواعها من قتل وسرقة (برناوي، ٢٠٢٠، ص ٢٧)، وكذلكَ فإن للعامل النفسي والاضطرابات العاطفية لها دور كبير في سلوكه السلوك الاجرامي، ويدل ذلكَ على أن تعاطي المخدرات في أغلب الأحيان يأتي من اسباب نفسية يعاني منها الفرد

فيلجأ إلى تعاطي المخدرات وهي حاجة ملحة بحسب اعتقادهُ لتحقيق نوع من الاستقرار والراحة النفسية (عبود وحسون، ٢٠١٦، ص ٣٠٦)، ومن العوامل المهمة كذلكَ التي تساهم بشكل فعال في اقبال الشباب نحو تعاطي المخدرات إلا وهو التفكك الأسري وكثرة المشاكل الناجمة وقد أكدت الكثير من الأبحاث والدراسات المختصة بذلك أن الأسرة التي تعاني من عدم الاستقرار في العلاقات الأسرية ومنها الزوجية وارتفاع نسبة الطلاق في المجتمعات العراقي وخاصة زواج القاصرين الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة الطلاق والهجر، إذ يترتب عليها سوء الحالة النفسية واضطرابها مما يؤدي في الشباب إلى تعاطي المخدرات ضنًا منهُ أن يتناسى المشاكل القائمة في حياتهُ هذا ويجعل من الفرد مدمنًا على تعاطي المخدرات، ومن العوامل الاجتماعية المهمة وذات التأثير الكبير في دفع الأفراد وخاصة الفئة الشبابية إلى إقبالهم نحو طريق المخدرات من تعاطي واجرام، إلا وهو عندما يكون أحد الوالدين أو كليهما من المدمنين على تعاطي المخدرات، فيعد ذلك قدوة سيئة للأبناء مما يؤدي بهم إلى تقليد الأبويين، وأن هذا ينعكس بشكل سلبي على الروابط الأسرية، نظرًا لما تعانيه الأسرة من الشقاق والخلافات الدائمة، مما ينتج عن سوء العلاقات بين المدمن سواء كان الأب او الأم وبقية أفراد العائلة إلى انحراف الأبناء وتغير سلوكهم نحو الأسوأ (برناوي، ٢٠٢٠، ص ٢٧).

ومن العوامل الاجتماعية التي لها دور كبير في انحراف الأفراد وإقبالهم على التعاطي هو عامل البطالة الذي أصبح من العوامل الشائعة في مجتمعنا العراقي وأن أغلب الشباب يعانون من البطالة وعدم توفر العمل لهم وأن البطالة تُعد من أحد أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات عامة والمجتمع العراقي خاصة والتي يرجع سببها إلى سوء الأوضاع الاقتصادية التي تسود في البلد، وخاصة لدى فئة الشباب مما يجعلهم يبحثون عن مصدر إعالة لهم مهما كان نوعه ومصدرهُ، وبذلكَ فهم لا يجدون أمامهم سواء رفقاء السوء الذين يعملون على استغلالهم نتيجة لتلكَ المواقف السائدة، مما يعملون على عرض أموال كثيرة ومغرية لتلكَ الفئة الشبابية العاطلة عن العمل، أو يعملون على تقديم أشياء أخرى تجذبهم نحو المخدرات ويعملون على استدراجهم لذلكَ حتى يصبحون متعاطين ومن ثم مدمنين، ثم موزعين وتجار لهذهِ الآفة (الرميح، ٢٠٠٤، ص ٥)، التي تعمل على تدمير أهم فئة بالمجتمع وهي فئة الشباب لكونها الفئة المعيلة للفئات الأخرى من السكان وكذلكَ هي الفئة العاملة والكادحة والبناءة في البلد التي تُعد الركيزة الأولى والتي يستند عليها المجتمع العراقي.

٤-الأسباب الاقتصادية:

تشكل الأسباب الاقتصادية دورًا فاعلًا في أنتشار المخدرات ولا تزال تلعب هذا الدور فإن تجارة المخدرات كان ينظر إليها كمشروع اقتصادي يسعى لتحقيق الربح، وإن المشاكل والازمات الاقتصادية وانعكاساتها على كافة القطاعات الأخرى في البلد بما فيها الجهاز الإنتاجي الذي شهد ضعف ملموس تبعًا للظروف البيئية والمناخية السائدة، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد شهد الركود الشبة التام مما نتج عنهُ انخفاض الإنتاج وافتقارهُ لمعايير الجودة وعدم تنوعهُ هذا ما جعلهُ من العوامل الرئيسة التي أدت إلى انتشار التهريب وإدخال المخدرات إلى الحدود العراقية وبشكل كبير من خلال عمليات الاستيراد سواء كانت (تجارية، صناعية أو زراعية)، وتمثل المتغيرات الاقتصادية حجر الزاوية في زيادة تعاطي المخدرات ليس فقط على مستوى الشباب فحسب وإنما على كافة الفئات العمرية ومن ضمنها فئة الأحداث، فمن الملاحظ أن حالة الفقر والحرمان والبطالة الناتجة من الحروب التي تعرض لها العراق والتغيرات السياسية المتوالية، خلفت لنا العديد من المشاكل التي أنعكس بالشكل السلبي على مجتمعنا بشكل عام وعلى الشاب العراقي بشكل خاص ومن أهما هو حالة التغيب للشاب والتخوف من المستقبل المجهول، كذلكَ شعور الشخص بالفراغ الدائم، ووفقًا لتلك الأسباب المتباينة التي أدت إلى انتشار حالات تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وإن عمليات تعاطي المخدرات لا تقتصر على الأسرة سواء كانت غنية أم فقيرة، فإذا كانت العائلة غنية ويسودها علاقة تسيب فإن الأبناء يكونوا معرضين للإدمان على المخدرات، وعندما تكون العائلة فقيرة ويسودها التسلط فبالضرورة ينتج عنها أبناء مدمنين على المخدرات (الخاقاني والكعبي، ٢٠١٩، ص١٥٣).

٥-الأسباب الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دور مهم في إدراج ضمن قائمة المدمنين، فقد ترتفع نسبة المدمنين بين فئة الذكور والعزاب والأميين والذين يقل مستواهم التعليمي عن الثانوي والذين يمتهنون الأعمال الحرة، فإن بعض المناطق الخالية والمعزولة في المدارس تمثل أحدى البؤر لتعليم العديد من الطلبة والمراهقين لتعاطي المخدرات، ووفقًا لمصاحبة بعض رفاق السوء يكون لهم الدور الكبير في التأثير على بعضهم وقد أثبتت الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية على خطورة هذا الموضوع، ولكون الفئة الشبابية يمثلون نصف الحاضر فهم كل المستقبل الذي يبنى بهم، فهم القوة الحقيقية لأي مجتمع وأن الشباب هم أكثر الفئات العمرية حيوية ونشاط وقدرة على العمل والإنتاج، وهم العقل المفكر الواعي الذي يحدد رؤية المجتمع وأهدافه، لذا فهم طاقة كبرى يطلب الحفاظ عليها واستثمارها بطرق سليمة، وهم أشبه بالعجلة التي تحرك كافة مجالات

التنمية بل وقطار التقدم والازدهار، ومن أجل أن يتحقق ذلكَ لابد من العمل على حمايتهم من جميع المشكلات المتباينة في المجتمع، وضمان لهم الحياة الأفضل من سبل العيش والدراسة والعمل دون المعوقات التي تعمل على إعاقة تحقيق أهدافهم (النابلسي، ٢٠١٠، ص ١٥)، وكذلكَ فإن انخفاض المستوى التعليمي لدى بعض الأفراد الذين لم ينالوا قسطًا وافرًا من التعليم لا يدركون الأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات أو المسكرات فقد ينساقون وراء شياطين الإنس من المروجين والمهربين للحصول على هذه السموم، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض المتعلمين الذين وقعوا فريسة لهذه السموم ،ومن الملاحظ إن ظاهرة تعاطي المخدرات المنتشرة في الوقت الحاضر ما بين الفئة السكانية الشبابية قد اتخذت مسارًا ومنحنى خطير، فقد أكدت الكثير من الأبحاث والدراسات على العلاقة القائمة ما بين مرحلة الشباب والمخدرات بشكل كبير وخطير جدًا بين هذهِ الفئة الشبابية، والتي من المتوقع أن يكون لها دور فاعل في بناء وتنمية المجتمع، لذا أدركت كافة المجتمعات ومن ضمنها المجتمع العراقي أهمية وخطورة هذهِ المشكلة، وتعمل على بذل جميع مجهوداتها لغرض مواجهتها والقضاء على تلكَ الظاهرة الخطيرة التي أخذت تفتك بالمجتمع كافة (أبو زيد، ٢٠٢٣، ص ٢٥٥).

٦-السهر خارج المنزل:

أن الحرية الشخصية لا تتمثل في ترك الشاب دون رقابة مستمرة من الأهل، فهو يافع ويحتاج إلى النصح والإرشاد الدائمين، فإن الحرية المطلقة للشاب تدفعهُ إلى السهر خارج المنزل حتى أوقات متأخرة من الليل وغالبًا ما يكون في أحدى الأماكن المشجعة على التعاطي مثل النوادي الليلية وكذلكَ بعض المقاهي التي تدفع بالشاب للسكر والمخدرات وخلافة من المحرمات.

٧-ضعف دور وسائل الإعلام والمدرسة في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات:

أن وسائل الأعلام الحديثة التي تمتلك تقنيات رقمية عالية وخاصة الإنترنيت والقنوات الفضائية دورًا كبيرًا وذو أثرًا فعال في تحفيز النزعات الانحرافية والفاسدة لدى الشباب والإحداث على وجه الخصوص، وكذلك تشجع الأفراد ذوي النفوس الضعيفة على تعلم كيفية تعاطي المخدرات أو إدمانها أو المتاجرة بها، نتيجة لما تقوم بهِ من بث الصور والأفلام الاجرامية السيئة فهي تحوتي على مشاهد مليئة بالعنف والفساد الأخلاقي والبعيدة عن الذوق الفني والإبداعي، فضلًا عن عرض اساليب وفنون جرائم المخدرات بتشوق فني مبهر يثير اهتمام المشاهدين، وقد شهد المجتمع العراقي بعد أحداث عام (٢٠٠٣) تطورًا غير مشهود لهُ

من قبل والمتمثل في دخول أطباق البث التلفزيوني الفضائي إلى كافة المنازل العراقية، وكذلك ما نشاهده اليوم هو اتجاه المواطن العراقي نحو شبكات الانترنيت واستعمالاتهُ المتباينة التي أصبحت ضرورة لم يستغني عنها المواطن العراقي مما سهلة على الفرد أن يتصفح العالم بأجمعهُ وفي ساعات قليلة وتلقي كافة الأخبار والأفلام والتقارير الاخبارية والثقافية التي تحمل أفكار متعددة، وإن أغلبها تهدف إلى تغيير شخصية الفرد العراقي وإحلال قيم وسلوكيات شاذة ولا تتوافق مع البناء الفكري والعقائدي لأطياف المجتمع العراقي، مما ساهم ذلكَ في عرض فكرة أو برنامج إعلامي يتضمن معلومات غير كافية أو متبلورة عن المخدرات مما يعكس انطباعًا خاطئًا أو غير صحيًا للمشاهد عن سوء استعمال المخدرات، ومن الأثار السلبية التي يتسبب بها التلفزيون هي دفع الأفراد إلى الجريمة والمخدرات ترتبط بما تعرضهُ قنوات الإعلام الفضائي والانترنيت من صور متباينة وبكثافة عالية حول جرائم المخدرات وطرق ارتكابها وكيفية تضليل القانون والاحتيال على أجهزة الشرطة والأمن في البلد، إذ ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر في انحراف بعض الشباب والإحداث نحو جرائم المخدرات وتقليد ما يشاهدونه من مشاهد الانحراف والجريمة في الافلام السينمائية والمسلسلات التي تشجع على ارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات وتطبيقها على أرض الواقع (عبد العزيز، ٢٠٠٣، ص ٤٣٦).

ثانيًا: الآثار السلبية الناتجة عن تعاطي المخدرات:

تنوعت الأثار السلبية الناتجة عن تعاطي المخدرات أو عمليات الاتجار بها فمنها ما يتعلق بالفرد ذاتهُ أو الأسرة والمجتمع ولها الكثير من الانعكاسات العائدة بالأثر السلبي على مرتكبي الجرائم منها ما يرجع على المتعاطي لهذهِ المواد المخدرة والتي تدرج متعاطيها ضمن إطار المدمنين إذ يعجز عن التوقف عنها فإن عملية الحصول عليها أصبحت من أهم ما يهتم بهِ إذ لم يكمن الهم الوحيد الذي يشغلهُ ويرتبط ذلكَ بنوع المخدر الذي يتعاطاه وبالجرعة التي يتناولها كذلكَ كما أن للمتعاطي القهري تأثير أعمق من التجريبي أو المؤقت من الناحية النفسية (الموسوي، ٢٠٢٢، ص ١٧٠)، وأن مضار تعاطي المخدرات عديدة ومن الثابت علميًا أن التعاطي للمخدرات والإدمان عليها يترك أثار سلبية تضر بسلامة جسم المتعاطي وعقلهُ، كذلك فإن الشخص المتعاطي سوف يشكل عبئًا وخطرًا على نفسهُ وعلى أسرتهُ وجماعتهُ وعلى الأخلاق والإنتاج وعلى الأمن ومصالح الدولة وعلى المجتمع بأكملهُ كذلكَ يكون لهُ أثر كبير في التأثير على كيان الدولة السياسي ويمكن إيجاز أهم تلكَ الأثار بما يلي:

١-الأثار الاجتماعية:

إن لتعاطي المخدرات أثار لسلبية تنعكس على الفرد فهي تعمل عللا تحطيم الفرد المتعاطي، إذ تجعل الفرد يفقد القيم الدينية والأخلاقية ويتعطل عن إداء أعمالهُ الوظيفية والتعليم وكذلك فهي تعمل على اخفاض المستوى الإنتاجي للفرد ونشاطه اجتماعيًا وثقافيًا وبالتالي يحجب عنهُ ثقة الناس بهِ وبالتالي تترتب عليه أثار تعاطي المخدرات إذ يصبح شخصٌ غير مرغوب وغير موثوق بهِ ومهمل ومنحرف المزاج والتعامل مع الآخرين ويدفعهُ ١ذلكَ إلى ارتكاب الجرائم والعنف في كثير من الأحيان تجاه نفسة أسرتهُ والمجتمع الذي يعيش ضمنهُ، ومن الأثار الاجتماعية المهمة الناتجة من تعاطي المخدرات والإدمان عليها التي تلحق الضرر بالفرد والمجتمع هي:

أ- إن متعاطي المخدرات غالبًا ما يميل إلى العزلة ويبقى أسير نفسهُ ولا هم لهُ سوى تعاطي المخدرات .

ب- يتصف الشخص المتعاطي بالابتعاد عن البيئة الاجتماعية السوية ورفاقهُ الطبيعيين، وغالبًا ما يلجأ إلى صداقات رفاق السوء من أمثالهُ الذين يدمنون على تعاطي المخدرات بأنواعها المتباينة.

ت- يتعرض متعاطي المخدرات إلى النبذ والكراهية من الوسط الاجتماعي الذي يتعايش معهُ، إذ تصبح النظرة إلية كإنسان شاذ خارج عن أعراف المجتمع وتقاليدهُ .

ث- تعاني أسرة الفرد المتعاطي للمخدرات وضعًا اجتماعيًا مأساويًا يسودهُ الخجل والحياء والانعزالية والتهرب من المواجهة مع الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران (المعايطة وآخرون، ٢٠١٧، ص ٣٤٦).

ج- أن تعاطي المخدرات تجعل الفرد المتعاطي إنسانًا كسولًا ذو تفكير سطحي يهمل أداء واجباتهُ ومسؤولياته وينفعل بسرعة ولأسباب تافهة، ويصبح الفرد ذو أمزجة منحرفة في تعامله مع الناس، وكذلك فإن المخدرات تعمل على دفع الفرد المتعاطي إلى عدم القدرة للقيام بمهنتهُ ويفتقر إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق إعماله وواجباتهُ .

ح- ومن الأثار الاجتماعية التي تترتب على تعاطي المخدرات هو زيادة الأنفاق على تعاطي المخدرات وهذا الأمر يتسبب في انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة مما ينعكس وبشكل سلبي على كافة نواحي الأنفاق الأخرى للأسرة وتندي المستوى الصحي والغذائي والاجتماعي والتعليمي وكذلك الأخلاقي لدى أفراد الأسرة التي وجه دخلها إلى الأنفاق لتعاطي المخدرات مما يترتب عليها انحراف أفراد الأسرة نتيجة لتقليدهم والاقتداء الوالدين أو أحدهم المتعاطي للمخدرات، أو نتيجة للعوز والحاجة

للأموال الذي يدفع الأطفال أو الشباب إلى أداء أدنى الأعمال لغرض توفير الاحتياجات المتزايدة في غياب العائل لهم ولسد احتياجاتهم المتباينة.

خ- ومن الأثار الاجتماعية الخطرة لمتعاطي المخدرات هو ارتكاب الجرائم فإن المخدرات تعمل على دفع متعاطيها إلى ارتكاب جرائم متباينة كالسرقة والعنف والاتجار بالمخدرات لتغطية نفقات تعاطيهِ.

٢-الأثار والأضرار العضوية:

لتعاطي المخدرات أثر في الفرد المتعاطي لها إذ تتسبب في فقدان الشهية للطعام مما يأثر على بنية الجسم فتؤدي إلى النحافة والهزال والضعف العام المصحوب باصفرار وشحوب الوجه، كذلك ينتج عن التعاطي والإدمان عليه إلى حدوث اضطراب في الجهاز الهضمي والذي ينتج نهُ سوء الهضم، وأيضًا يؤدي التعاطي إلى إتلاف الكبد وتليفه حيث يحلل المخدر خلايا الكبد ويحدث بها تليفًا وزيادة نسبة السكر، مما ينتج عنهُ التهاب وتضخم في الكبد فتوقف عملهُ بسبب السموم التي يعجز الكبد عن تخليص الجسم منها، وكذلكَ يؤدي إلى التهاب في المخ وتحطم وتآكل ملايين الخلايا العصبية التي تتواجد داخل المخ مما يتسبب ذلكَ إلى فقدان الذاكرة واضطراب في القلب، وكذلكَ ارتفاع في ضغط الدم وانفجار الشرايين وأيضًا يؤثر التعاطي على النشاط الجنسي، إذ يقلل ذلكَ من القدرة الجنسية وينقص من إفرازات الغدد الجنسية، كما وتكون المخدرات السبب الرئيس في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل السرطان (المهندي، ٢٠١٣، ص ٧٧).

٣-الآثار النفسية الناجمة عن تعاطي المخدرات:

أن تعاطي المخدرات يترتب عليه آثار سلبية تنعكس على نفسية الفرد وتتمثل فيما يلي :

أ- يؤدي تعاطي المخدرات إلى تقليل التوتر بسبب الشعور الكاذب والنشوة والسعادة .

ب- تحقيق وإشباع الدافعية للعدوان، فالوصول إلى مستوى اللذة لذة العدوان ونزعة الاعتداء يزيد كلما زادت النشوة الناجمة عن تناول العقار المخدر .

ت- يتسبب تعاطي المخدرات إلى تخفيض التوتر الناجم عن القلق وتوقع الشر والضرر أو العقاب والفضل نتيجة الشعور بالذنب أو النقص أو غيرها، مما يؤدي إلى حدوث القلق الدائم، ومن الناحية النفسية وجد كذلكَ أن سلوك الإدمان على المخدرات يرتبط بدرجة عالية بانحرافات سلوكية معينة وهي :

- الشك الدائم المرضي من قبل أغلب المدمنين .
- الحوف المرضي من قبل أغلب المدمنين .
- ضعف قوة الإرادة .

د- ويتسبب تعاطي المخدرات إلى أمراض كثيرة نفسية وعقلية وبدنية للفرد المتعاطي أو المدن على المخدرات، فمن الناحية النفسية يتسبب تعاطي المخدرات إلى ما يسمى (بالتبعية) ويقصد بها التعلق المرضي بمادة معينة مضره للجسم وعدم القدرة على التخلص من تعاطيها، وعند التوقف عن تناولها تترتب عليها آثار سلبية تظهر على الفرد (كالقلق وانزعاج وكآبة) مما يتسبب في حدوث المشاكل المستمرة ما بين الفرد المتعاطي وأفراد الأسرة وكثرة المشاكل الزوجية مما يؤدي ذلكَ إلى تزايد ظاهرة الطلاق والانفصالات العائلية (المعايطة وآخرون، ٢٠١٧، ص ٣٤٥).

٤-الآثار الاقتصادية الناجمة من تعاطي المخدرات:

هنالك الكثير من الآثار الاقتصادية التي تسببها تعاطي المخدرات، فإن المدمن بما ينفقهُ من مال على تعاطي المخدرات يأخذ جزءًا كبيرًا من الدخل الشهري للأسرة، وهو بذلك يشكل عبئًا كبيرًا عليها، ويؤدي ذلكَ إلى التأثير السلبي على الحالة المعيشية للأسرة، وهذا بدورة يعمل على دفع الأبناء إلى الشروع في بعض الأعمال غير المشروعة لتوفير المال، هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن متعاطي المخدرات يلحق الأذى والخسارة الكبيرة للمجتمع الذي يعيش فيهِ والمتمثل في عمليات الإنفاق على علاجه من الأمراض التي يسببها الإدمان، فضلًا عن إنشاء المصحات لغرض علاج المدمنين وعلى الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة المخدرات، وكذلك أسعار المخدرات المرتفعة جدًا التي تستنزف الدخل القومي والعملة الصعبة التي تهرب إلى خارج البلد من أجل استيراد المخدرات (النجار، ٢٠١٢، ص ٩٢)، وأن تعاطي المخدرات في أي بلد من البلدان المتقدمة أو النامية ومن وانتشارها فيهِ يتسبب في اضرارًا كبيرة في المجتمع بشكل عام، وليس فقط على الفرد المتعاطي فقط لما يشكلهُ الفرد من أهمية في المجتمع إذ يعتبر الفرد هو لبنة من لبنات المجتمع، فإنتاج الفرد لم يتأثر وحدهُ وإنما يشمل ما ينتج من المجتمع، وانتشار التعاطي ينتج انماطًا أخرى من خلال انخفاض انتاجية الشعب ككل، فيتسبب في خسائر مادية وتشتمل هذهِ الخسائر على ما ينفقهُ على تلكَ المخدرات والمتمثلة في استغلال الأراضي في زراعة المواد المخدرة وضياعها بدلًا من استغلالها في زراعة محاصيل تعود بالفائدة على المجتمع والدولة، وكذلك فهي تستهلك الطاقة البشرية من خلال انغماس الشعوب بتلكَ الآفات الخطرة والمواد السامة التي تؤدي إلى انحدار الإنتاجية من الأعمال الأخرى،

فضلًا عن أنها تساهم في إعاقة تنمية المهارات العقلية والبدنية، ويجب على كل دولة أن تحافظ على نشاطها وتدعمهُ من أجل أن تتواصل في التقدم والارتقاء بإفراد مجتمعها نحو ما هو الأفضل (سلطان، ٢٠٢١، ص ٦٠).

٥-الأثار الدينية:

إن الفرد الذي يمتلك قاعدة إيمانية، وفؤاد مرتبط بالخوف من الله تعالى، سوف يكون بكل تأكيد محصن من الوقوع في المعاصي سواء كانت مخدرات أو غيرها، بينما إذا كان الفرد بعيدًا عن ذكر الله تعالى وعبادتهُ مما لا ريب بهِ سيكون محاط بهوى الشيطان ومخاطرة التي في كثير من الاحيان تؤدي بهِ إلى الانحراف وارتكاب المعاصي من تعاطي المخدرات وإلى آخرهُ من جرائم تعاطي المخدرات والإدمان عليها (النجار، ٢٠١٢، ص ٩٤).

٦-الآثار السياسية:

أن مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار بها أصبحت من أهم المشاكل التي تعاني منها البلدان كافة، وأخذت اخطارها تزداد يوم بعد يوم، فلم تقصر قضيته خطورتها على الفرد فقط وإنما بل هنالكَ منظمات دولية بات خطرها على النظام السياسي، والتي تقودها دولًا أخرى لغرض تحقيق مصالحها، إذ شكل التنظيم الدولي سلاحًا من أسلحة الحرب كالمخدرات لغرض استهداف الشعوب والقضاء على الجيل المستقبلي وتحطيم أساس البلد من خلال تدمير أهم فئة بالمجتمع وهي الفئة الشابة التي يعتمد عليها في الإنتاج والإعالة وتأسيس البلد، ويسعى إلى زرع الوهن والضعف العقلي والبدني بين شباب الأمة المستهدفة، ومن خلال تلكَ المواد يفقد المجتمع كل ارادتهُ وعنفوانهُ ويستسلم إلى الاضمحلال والتفككات الأسرية والمجتمعية، وتعمل على سلب قوة الدول من خلالها وتصبح بلا قيمة تابعة لا متبوعة، وتُعد المخدرات من الأسلحة المهمة والخطيرة بيد الدول الاستعمارية التي تحاول من خلالها تحطيم الشعوب سواء كانت ضعيفة أو قوية على الحد السواء، من أجل اخضاعها واستسلامها لها، فلم يكن هدفها الانهيار الاجتماعي فقط، وإنما هدفها الرئيس تحطيمها اقتصاديًا واستسلام الإرادة للدول الخارجية مما تجعلهُ غاية سياسية، في أي دوله من دول العالم، لذا فإن مشكلة المخدرات هي مشكلة عالمية وتتطلب التصدي لها والحد من انتشارها في أي مجتمع عن طريق الاهتمام السياسي لأنها تشكل حربًا حقيقية داخل كل بلد من بلدان العالم (سلطان، ٢٠٢١، ص ٦١).

٧-آثر المخدرات على آمن المجتمع:

تُعد المخدرات آفة خطيرة تحطم كل ما حولها وتنهي تواجدهُ بالشكل الكامل، وتشكل المخدرات أثر سلبي حقيقي وخطير للشخص المتعاطي اولًا واسرتهُ ثاني والمجتمع الذي يتعايش معهُ ثالثًا، فإن الآثار السلبية التي تترتب على الفرد المتعاطي أو المتاجر بها تؤدي إلى التفكك الأسري، ولمحيط الأسرة الأثر الكبير على أفراد الأسرة نظرًا لما يتعلم من المبادئ والقيم العامة التي تحكم سلوكه وكيفية تعامله مع المجتمع (عمر علي، ٢٠٢٢، ص٥٤١).

٨- الأثر البيئي للمخدرات:

أن صنع المخدرات والمستحضرات الصيدلانية وعملية التخلص منها بالطرق الغير مشروعة يتسبب تلوثًا بيئيًا خطير الشأن، من خلال المواد الكيميائية السلفية اللازمة لصنعها، وأن عمليات التصنيع ذاتها ومكوناتها أو المواد النشطة فيها وكذلكَ فإن عملية التخلص من هذهِ المواد يجعلها تدخل في البيئة، أي في مياه الصرف الصحي التي من خلالها يتم تسربها إلى باطن الأرض وتعمل على تلوث المياه الجوفية ومن ثم تنتقل تلكَ الملوثات إلى أنسجة النباتات والكائنات العضوية المائية، وتبعًا لذلكَ فإن الكائنات الحية البرية والبشرية تتعرض على نحو دائم إلى نسب ضئيلة جدًا من المخدرات والمواد الكيميائية المستعملة في صنعها على نحو غير مشروع، ويتسبب ذلكَ في تكاليف يقع تكبدها على عاتق الأفراد والحكومات المسؤولة عن الصحة العامة، فإن ظهور زراعة المخدرات وصنعها على نحو غير مشروع في المناطق السكنية، ويترتب على آثر ذلكَ قلق بشأن ما ينتج عن ذلكَ من انخفاض مستوى نوعية حياة السكان المقيمين واضمحلال في الأحياء المجاورة لها وكذلك يتسبب بأضرار كبيرة في الممتلكات وتعرض الأطفال للأخطار والنشاط الإجرامي والمتفجرات (عمر علي، ٢٠٢٢، ص٥٤٢).

ثالثًا: وسائل مكافحة المخدرات وحماية المجتمع منها:

أضحت المخدرات اليوم آفة خطيرة ابتلعت عددًا كبيرًا من الشباب في مختلف المجتمعات، وإن الأثر السلبي لتعاطي المخدرات لا ينعكس على المدمنين أسرهم فحسب، وإنما تمتد هذهِ الأثار لتشتمل المجتمع كنسيج اجتماعي واحد، وأن وسائل مكافحة جرائم المخدرات فهي متعددة الجوانب وكل منها ألزمت الأخرى، وبغير تلكَ الوسائل لا يمكن وجود مكافحة فعالة وشاملة للجوانب والأركان الأساسية للجريمة، وقد شهد

العالم في الوقت الحاضر انتشارًا ملحوظًا لم يسبق لها من قبل لتعاطي والمخدرات والعقاقير الأخرى، وترتب عليها تدهورًا كبيرًا لدى الفئة الخاصة من الشباب والقوى العاملة في المجتمعات كافة، مما استوجب تكاتف الجهود والأجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية، وكذلكَ المؤسسات الاجتماعية لغرض الوصل إلى الهدف الرئيس والمتمثل في القضاء على هذهِ الظاهر والحفاظ على المجتمع من الانهيار، ومما لا ريب بهِ أن الدور الأهم في محاربة ظاهرة المخدرات ينصرف من وضع قواعد قانونية صارمة تحكم جرائم المخدرات (الخاقاني والكعبي، ٢٠١٩، ص١٥٩). ومما لا ريب فيه أن الأفراد هم عماد المجتمع، وعندما تنتشر ظاهرة المخدرات بين الأفراد إذ ينعكس ذلكَ على المجتمع فيصبح مجتمعًا مريضًا بأخطر الآفات، ويسوده الكساد والتخلف وتسيطر وتنتشر بهِ الفوضى ونتيجة لذلكَ يصبح فريسة سهلة للأعداء من أجل النيل منهُ في عقيدته وثرواته، وأن ضعف انتاج الفرد ينعكس سلبًا على انتاج المجتمع ويشكل بذلكَ خطرًا على الانتاج والاقتصاد القومي، وأن تعاطي المخدرات فهي بحد ذاتها تمثل جريمة ويكون الفرد مخالفًا للأنظمة والقوانين الأخرى، وهي بذلك تشكل طريقًا مؤديًا إلى السجن (منصور، ١٩٩٣). إن مرتكبي جرائم المخدرات يتخذون طرق عديدة من أجل تهريب المخدرات أو الاتجار بها وتعاطيها، مما يتطلب الأمر من وضع عدد من الخطط والاجراءات والسبل من قبل الجهات المختصة بذلكَ لغرض الحد من انتشارها والقضاء على انتشارها وسط المجتمع والتي تكون أشبه بآفة خطيرة والتي ينتج عنها تهالك الفرد والمجتمع في نفس الوقت، ومن السبل المهمة التي يمكن من اتباعها لغرض الحد من انتشار جرائم المخدرات وكالآتي:

أ- تطبيق القوانين:

تحتاج ظاهرة تعاطي المخدرات إلى انسجام وتطوير قانون مكافحة المخدرات، وفقًا لظروف تطور وانتشار ظاهرة المخدرات، فكان لعملية التهاون في تطبيق القانون مساهمة كبيرة في زيادة حجم الظاهرة في جميع مدننا العراق، مما يتطلب الأمر التعامل معها على أنها ظاهرة اجرامية وليس على أنها سلعة من السلع التي يتم الاتجار بها، والأخذ بعين الاعتبار ما تسببهُ من اضرار كبيرة في حياة الفرد والمجتمع بأكملهُ، وقد يتطلب ذلكَ وضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلكَ الجرائم وكانت العقوبات المقررة في القوانين الصادرة قبل عام (٢٠٠٣)، والمتمثلة في فرض غرامة مالية والعقاب البدني والاشغال الشاقة وصولًا إلى عقوبة السجن المؤبد وعقوبات الإعدام في العراق لمرتكبي جرائم زراعة المخدرات أو تهريبها والاتجار بها، وجاء ذلكَ معاكسًا للعقوبات النافذة وحسب ما جاء في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية القانون العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، فقد جاء مخفف مقارنة مع القوانين السابقة التي نصت على عقوبة الإعدام والسجن

المؤبد، وقد شجع ذلكَ على زيادة جرائم المخدرات في عموم محافظات العراق (الوقائع العراقية، ٢٠١٧، العدد ٤٤٤٦)، وأن ما جاء من عملية تخفيف العقوبات الذي عقب عام (٢٠٠٣) ساعد على تسهيل عمليات التعاطي للمخدرات والاتجار بها، بعد أن كانت عقوبات التعاطي تتراوح بين (١-٤) سنوات، إذ تم تغيرها في عام ٢٠١٧، لتكون علاج صحي ونفسي في المصحات علمًا أن مثل تلكَ المصحات لا تتوفر في أغلب المحافظات العراقية، ويدل ذك على صعوبة تنفيذ ما تم النص علية في القانون، في حين تمثلت عقوبة المتاجرة بالمخدرات بالسجن ما بين (٥-١٥) سنة وقد تصل إلى المؤبد في بعض الأحكام (عبد، ٢٠١٩، ص ١٧٨).

ب- الأجهزة الامنية ودورها في مكافحة جرائم المخدرات:

تمثل الأجهزة الامنية وبكل مفاصلها وبتباين التخصصات اللاعب الرئيس في السيطرة والحفاظ على الأمن والنظام في أي كافة أنحاء البلد فهي الجهة المنفذة والتي عن طريقها يتم إلقاء القبض على الجناة وبمختلف الجرائم وتسليمهم إلى الجنائيات المختصة بذلكَ من أجل اتخاذ القرارات التي تحد من تمردهم على القوانين والسياسات الحكومية التي تمنع من تعاطي والاتجار بالمخدرات بعد اتمام عمليات التحقيق الاولي معهم، وكذلك يتم تسجيل جميع الجرائم في سجلات خاصة بالعمل الامني، وأن الاجهزة الامنية بشكل عام في أي دولة تشكل الجهة المنفذة للقرارات الصادرة من السلطة القضائية فهي تكلف في بعض الأحيان بإداء واجبات قضائية وإدارية وبموجب أوامر صادرة من المحاكم باختصاصاتها المتباينة أو من السلطات الإدارية، ومن ضمن القوانين العراقية التي وضعت من أجل مكافحة تلكَ الجرائم هي مادة (١) من واجبات رجل الشرطة في مكافحة الجريمة رقم (١٧٦) لسنة (١٩٨٠) والتي نصت على "تختص قوى الأمن الداخلي بالمحافظة على النظام والأمن الداخلي، ومنع ارتكاب الجرائم، تعقيب مرتكبيها القبض عليهم، القيام بالمراقبة المقتضاة لها، حماية الأنفس والأموال، جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي وسياستها العامة، ضمان تنفيذ هذهِ الواجبات التي تفرضها علية القوانين والأنظمة"(عباس، ٢٠١٩، ص ٢٩٨). وتعمل الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بتنفيذ القرارات الصادرة بحق مرتكبي جرائم المخدرات والمثلة في تعاطي ومتاجرة وزراعة المخدرات وإصدار الأوامر في ألقاء القبض عليهم ومنع عمليات التهريب وإنتاج المخدرات والترويج لها داخل المجتمع، وتعمل كذلكَ المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق وبالتعاون مع الأجهزة الامنية والصحية الأخرى ذات العلاقة التي

تساعد في تنظيم الجهود وتوحيدها لغرض الحد من انتشار المخدرات ومكافحتها ومن تلكَ الأجهزة "وزارة الصحة، مديرية الكمارك، مديرية السيطرات، ومديرية الجريمة المنظمة" (الموسوي، ٢٠٢٢، ص ١٩٢).

ت- المواقف الدولية لمكافحة المخدرات:

مما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم كافة لا تتمكن بمفردها أو بمعزل عن الدول الأخرى تعمل على مكافحة المخدرات، مالم تسعى للتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية المختصة في مكافحة المخدرات ووفقًا لذلكَ فقد أصبح واضحًا للمجتمع الدولي ضرورة تكثيف الجهود والتعاون في هذا الإطار لترسيخ الآليات والتدابير المطلوبة لغرض مواجهة آفة تعاطي المخدرات نتيجة لمساوئها الخطيرة التي تنعكس بالشكل السلبي على المجتمع الدولي بأجمعهُ، ويتم ذلك من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، فلم تُعد جرائم المخدرات سواء كانت من خلال زراعتها أو إنتاجها أو توزيعها ومن ثم خزنها وتصديرها واستيرادها ونقلها وشرائها وبيعها وتعاطيها والإدمان عليها من الجرائم التي ترتكب في الدول على الصعيد الوطني فقط، وإنما أصبحت تجارة المخدرات من الوسائل التي تهدد كيان المجتمع الدولي بأكمله بعد ذلكَ ظهرت الحاجة إلى إيجاد تدابير دولية لمكافحتها ومن ثم الثبات أن الأساس الدولي والمتمثل بالاتفاقيات الدولية المبرمة على الصعيد الدولي والإقليمي (حسون، ٢٠٢٢، ص ٥٥٦).

ث- دور المجتمع في الحد من تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية دور كبير في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات، ولكونها من الوزارات ذات الاختصاص المباشر في الإشراف على توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وكذلكَ علاج الانحراف وتقصي دوافع التعاطي، والعمل على القضاء عليها عبر توفير برامج توعية يشرف عليها أخصائيون اجتماعيون ذات كفاءة علمية وعملية في تقديم الإرشادات العلاجية للمتعاطين، فإن لوسائل الإعلام سواء كانت المسموعة أو المقروءة دور كبير وهام جدًا في عمليات الحد من انتشار المخدرات، لما لها من القدرة على التأثير في الرأي العام، وقادرة على خلق الوعي بخطر التعاطي، وكذلكَ تكون لها القدرة على تعبئة الرأي العام ضد المخدرات والاهتمام الكبير بالجهود الوقائية لمواجهة كارثة الإدمان فعلى سبيل المثال استخدام كافة الوسائل المتاحة في تقدم التمثيليات والبرامج التلفزيونية والأفلام، ومقالات التوعية اللازمة بالصحف والمجلات، ويقع على عاتق الأسرة مسؤولية أكبر من المؤسسات الأخرى في الوقاية من المخدرات، ويكون ذلكَ وفقًا لعدة اعتبارات من أهمها كونها الجماعة الأولى التي تحتضن الطفل والتي على

أساسها يتشكل سلوكه وهي القدوة الأولى والنموذج التي يتحذى بهِ لذا من الضروري أن تعمل الأسرة على تقديم التوجيه والإرشاد والنصح ويتطلب منها المتابعة المستمرة لسلوك الأبناء سواء داخل المنزل أو خارجة، مما يساعد على منع الأبناء من الوقوع فريسة التعاطي، وأن الجهود الوقائية للأسرة لا تكفي وحدها لمكافحة تعاطي المخدرات، إذ لابد أن تتضافر الجهود الفردية والمجتمعية والأسرية في التعاون مع بعضها البعض لغرض مكافحة تعاطي المخدرات حتى لا تتفشى في المجتمع ويصعب معالجتها والتصدي لها عبر الوسائل والآليات المتاحة والمتوافرة من قبل المؤسسات والوزارات والجمعيات الاجتماعية ذات الصلة بها.

إذ لابد من حماية أفراد المجتمع الذين يمثلون هم ثروة هذا المجتمع، فلابد من العمل على حمايتهم من أي ضرر قد يصيبهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر على صحتهم وشخصية وكينونة هؤلاء الأفراد كالإدمان، ويُعد الإدمان من أخطر، ويمثل الإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتهلكها، إذ لابد من اتباع سياسة جادة في مكافحة الإدمان على المخدرات وهي كالآتي:

١-ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، من أجل الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول لتلكَ المخدرات المهلكة، ويحتاج ذلكَ إلى تدريب إفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكين من مواجهة أساليب وحيل المروجين الكثيرة .

٢-بث التعاليم الدينية وتوعية الأفراد بالمشاكل والأضرار التي تسببها تلكَ المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية، ويتم ذلكَ من خلال التعاون بين أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات .

٣-العمل على توفير العلاجات ومراكز مكافحة الإدمان بجميع الأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لعلاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم من أجل العودة للمجتمع والاندماج فيهِ بشكلٌ سليم .

٤-وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها الفرد والتي تدفع بهِ إلى الإقبال على تناول تلَ المخدرات هروبًا منها كالبطالة وعدم القدرة المادية لدى الفرد على إعالة أسرتهُ أو عدم قدرة الشاب على الزواج أو إكمال تحصيلهُ الدراسي أو عدم توفير الوحدات السكنية الملائمة للسكن والعمل، مما يستوجب الأمر في وضع الحلول التي تتوافق مع ما يعاني هؤلاء الشباب من المشاكل واستثمارهم والاستفادة منهم وعدم تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع، إذ لابد من الدمج بين أجهزة الدولة لتحقيق تلكَ الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كافة الجهود من كل المجتمع من أجل الحفاظ على أفراده وخاصة الفئة الشبابية المكونة للمجتمع من العمل والإنتاج وإعالة الفئتين صغار السن وكبار السن والنهوض بالمجتمع لما هو الأفضل وتحقيق الرفاهية وتوفير ما يحتاجون إلية وإبعادهم عن آفة تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

الاستنتاجات:

إذ تم التوصل إلى عدة استنتاجات وهي:

١-من خلال ما سبق نستنتج أن ظاهرة الإدمان على تعاطي المخدرات تُعد من أخطر وأصعب الظواهر انتشارًا على الرغم من الطرق الإرشادية والوقائية المتخذة من أجل الحد منها، إذ نلاحظ في يومنا هذا أن ظاهرة تعاطي المخدرات تزداد يومًا بعد أخر وعلى الرغم من الجهود المبذولة، وسبب ذلك يعود إلى فئة الشباب سواء كانوا من المراهقين أو الشباب فعند دخولهم في هذا العالم (المخدرات) ومن خلال مواقع التواصل أو عبر الشبكة العنكبوتية أو من خلال مشاهدة التلفاز، فيكون هنا الشاب في مرحلة التقليد لكل ما رآه وليس يتجنهُ، ويدل ذلكَ على أن وسائل الإعلام أعطت لهم الفرصة لغرض معرفة الحيل وحل المشكلات عندما يقع في مشكلة فيتوفر لهُ الحل مسبقًا، مما نتج عن ذلكَ تزايد انتشار الظاهرة وتفاقمها بشكل كبير عما كانت علية مسبقًا .

٢-لابد من أولياء الأمر أن ينتبهوا إلى رفقاء السوء الذين يتواصلون مع أبنائهم وتوعيتهم إلى اتخاذ الصديق الجيد سواء كان في المدرسة أو الجامعة أو في مجال العمل.

٣-أن للتفكك الأسري ذو تأثير كبير على الأفراد في انتشار تعاطي المخدرات، مما يتطلب الأمر إلى التوجيه منقبل منظمات المجتمع المدني نحو بناء الأسرة بشكل الأمثل.

التوصيات:

١-لابد من العمل على بث الوعي الثقافي ما بين أفراد المجتمع وأجراء مؤتمرات علمية لطلبة الجامعات وإيضاح خطر المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع.

٢-من الضروري أن تتكاتف جهود المجتمع جميعًا من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فراد لغرض مكافحة وصد ظاهرة تعاطي المخدرات لتأثيرها السلبي الذي ينعكس على كافة جوانب الحياة للجميع.

٣-على الجهات المعنية في البلد توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل من أجل القضاء على وقت الفراغ لديهم وأشغالهم بالإنتاجية التي تمنعهم من الاتجاه نحو المخدرات مما يؤدي إلى الفائدة التي تعم على المجتمع والاستفادة من أهم فئة بالمجتمع وهي الفئة الشبابية الطاقة البناءة للبلد وإعالة أسرهم وبالتالي

القضاء على انتشار ظاهرة المخدرات التي تُعد من أخطر الجرائم بأنواعها المختلفة والحفاظ عليهم من الانحراف السلوكي الغير سوي.

٤-يجب على كافة وسائل الإعلام من اتخاذ كافة النشاطات والتدابير المهمة لغرض توعية المواطنين بالخطر هذهِ الآفة التي تهتك بالمجتمعات والإدمان عليها والأثار السلبية الناتجة عنها من الاتجاه نحو القيام بالجرائم التي تؤذي الفرد وأسرتهُ والمجتمع الذي يعيش داخلهُ والدولة بشكل عام.

٥-لابد من استثمار العامل الديني في الحد من انتشار تلك الظاهر الخطيرة والإدمان عليها عن طريق دور العبادة والمحاضرات الدينية التي تعزز روح الإيمان وتحريم تلكَ المخدرات وتعاطيها وايضاح العوامل السلبية المترتبة عليها لدى الشباب والآباء والتشديد عليهم لغرض متابعة أبنائهم والحفاظ عليهم من رفاق السوء ومن التطور التكنلوجي والأنترنيت الذي يُعد العامل الأول والرئيس المؤثر في المراهقين والشباب، لكونهُ من أهم الوسائل لمكافحة تعاطي المخدرات.

المصادر والمراجع:

- أحمد عبد العزيز، تحولات جرائم المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة الجامعة العراقية، كلية الآداب، الجزء١، العدد٥١، بدون تاريخ.
- أشرف عبد الفتاح أبو المجد، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة، ط١، المركز القومي للمطبوعات القانونية، مصر، ٢٠١٥.
- اسماعيل نعمه عبود ومحمد حسون، اسباب واثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد٢٣، العدد٤، ٢٠١٦.
- باسم رزاق عبد، التحليل المكاني لجرائم المخدرات في محافظة واسط، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠١٩.
- بيه برناوي، المخدرات تعريفها، أنواعها، آثارها، طرق علاجها، أعمال الملتقى الوطني حول: المخدرات والمجتمع: تشخيص الظاهرة وسبل الوقاية والعلاج، الجزء الأول، ٢٠٢٠.
- حاكم ناصر حسين الخاقاني ومرتضى مظفر سهر الكعبي، الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام ٢٠١٨، مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإنسانية، المجلد٩، العدد٣، ٢٠١٩.
- حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس ، الطبعة الأولى، دار الحصاد، سورية، ٢٠١٥.
- حمدى أحمد عمر علي، تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد٥٥، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٢٢.

- حمزة عبد المطلب كريم المعايطة وآخرون، ظاهرة تعاطي المخدرات وآثارها في حدوث الجريمة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية، مجلة العلوم التربوية، الجزء٣، العدد٣، ٢٠١٧.
- خالد حمد المهندي، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحدة الدراسات والبحوث، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر، ٢٠١٣.
- رائد صبار عباس، دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة، كلية الأمام الكاظم(ع)، للعلوم الاسلامية الجامعة–اقسام النجف الأشرف، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد١٧، ٢٠١٩.
- سارة عبد الفتاح خالد أبو زيد، العوامل المرتبطة بتعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي والتخطيط لمواجهتها، دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية، ٢٠٢٣، ص٢٥٥ .
- سامي عزيز عباس العتبي ومحمد يوسف حاجم الهيتي، مناهج البحث العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١١.
- صالح بن رميح الرميح، تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤.
- عادل الدمرداش، الإدمان ومظاهر وعلاجه، الكويت، ١٩٨٣.
- عفاف زياد وادي، الآثار النفسية والصحية لمتعاطي المخدرات وأقتراح برنامج لعلاجها، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد٥٨، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
- علي فيصل هادي الموسوي، التحليل الجغرافي لجريمة المخدرات في محافظة المثنى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠٢٢.
- فيصل نجيب حسين سلطان، فاعلية الأليات الدولية والوطنية لمكافحة جرائم المخدرات، شهادة دبلوم عالي، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢١.
- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد٤٤٤٦، ٢٠١٧.
- لخضر غول، المخدرات والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، ٢٠٢٠.
- ماهر حيدر نعيم الجابري، الأبعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتأثيرها في الأمن الإنساني العراقي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢٣.
- محمد عباس منصور، العمليات السرية في مجال مكافحة المخدرات، دار النشر المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض، ١٩٩٣.
- محمد فتحي حماد، الإدمان والمخدرات، دار فجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤.
- مسلم طاهر حسون، التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، كلية ابن خلدون الجامعة، الجزء١، العدد٦٦، ٢٠٢٢.

- هناء حسني النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- وسام محمد النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظة غزة" دراسة في جغرافية الجريمة"، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١٢.